

تحقيق

متفرقات

حلّ «اللبانية» لاستيعاب الطلاب اللبنانيين في سوريا

هل يصدر مرسوم «المرّة الواحدة» الذي يسهّل دخول الطلاب اللبنانيين الذين كانوا يتابعون دراساتهم في سوريا إلى الجامعات اللبنانية؟ على ما يبدو أن «المرسوم» المفترض بدأ يشق طريقه. فأول من أمس، بعثت رئاسة الجامعة اللبنانية باقتراح إلى وزارة التربية والتعليم العالي تطرح فيه إمكان قبول الطلاب اللبنانيين، الذين كانوا يتابعون دراساتهم في الجامعات السورية. الراغبين منهم في إكمال دراساتهم في لبنان، أو المجبرين بسبب سوء الأوضاع في سوريا. بعد دراسة ملفاتهم والخضوع لامتحان قبول تقويمي. وقد أرفق الاقتراح بـ«شرط» الالتزام بالإمكانات والقدرات الاستيعابية لعدد من الكليات. ومن المفترض أن ينتهي اليوم العمل على إعداد المرسوم في الوزارة، وتحويله إلى مجلس الوزراء لبتّته، حسب ما يفيد مستشار وزير التربية غسان شكرون، لكن، السؤال الذي يطرح هنا، والذي ينتظره مئات الطلاب الهاربين من مقاعد الدراسة في سوريا: متى يوضع مشروع المرسوم على جدول الأعمال؟ وماذا عن الطلاب الذين لن يجتازوا ربما امتحان القبول التقويمي؟ سؤالان لا يجد شكرون جواباً عنهما، فالأول مرهون بـ«أولويات» المجلس نفسه، والثاني لا يمكن تكهنه «لأنه يمكن ما يجي حدا، فيما لو تحسنت الأوضاع في سوريا وعادوا إلى جامعاتهم، كحال الطلاب الذين كانوا يتابعون دراساتهم في العراق، يومها لم يأت إلا 3»، يتابع شكرون.

(الأخبار)

سيول البقاع الشمالي تضرب رأس بعلبك

دهمت السيول خلال اليومين الماضيين بلدات الفاكهة ورأس بعلبك والقاع، إضافة إلى قرى شرقي وغربي بعلبك (رامح حمية). ووصل ارتفاع المياه إلى حد المترين، بعد تساقط الأمطار ليل الإثنين الثلاثاء بغزارة في أعالي جردود السلسلة الشرقية. في محلة «خربة داود» على الحدود اللبنانية السورية، لينطلق بعدها بوحوله وأثرته في مجريين، الأول باتجاه بلدات رأس بعلبك والفاكهة، والآخر نحو القاع ومشاريعها. وطاولت النسبة الأكبر من الأضرار رأس بعلبك، حيث ينفذ منذ فترة «مشروع درء مخاطر السيول»، ولم يسلك السيل المجري الأساسي الذي «نفذت فيه الأجزاء الأساسية من المشروع»، كما أكد نعمان مشرف نائب رئيس بلدية رأس بعلبك، موضحاً أن السيل «الذي ضرب رأس بعلبك لم يبدأ من المنطقة العليا التي بدأنا التنفيذ فيها، بل انطلق في المجري الأدنى الذي يسمى الزمراني»، وهي المنطقة التي يصل إليها السيل من جهة بلدة عرسال، كاشفاً أن هذه النقطة بالتحديد «ستشملها أعمال المشروع فور الانتهاء من المجري الأساسي في أعالي السلسلة الشرقية». وأسقطت مياه السيل الجارفة عمودي كهرباء، وتسببت بأضرار كبيرة في بساتين مجاورة، فضلاً عن سقوط جدران دعم كانت قيد الإنجاز داخل مجرى السيل وسط البلدة، وإتلاف وجرف سائر مواد البناء من ترابطة وبحص ورمل كانت مخصصة لجدران الدعم. ولم يحدث السيل أضراراً كبيرة في بلدة الفاكهة، إذ انحصر مسيره ضمن المجري الذي حفره بنفسه على مدى السنوات الماضية، واقتصرت أضراره على بعض حقول الخضار والشعير، التي فاض باتجاهها، إضافة إلى تبثر الأتربة والحصى على الطريق الدولية بسببه. ولم تسلم القاع من السيل، كما أكد طوني مطر أحد مزارعيها، حيث لفت إلى أن ارتفاع منسوب مياه السيل فتك بشبكات جر المياه البلاستيكية للمزارعين وعدد قليل من الحقول المزروعة بالخضار، ليتجه من بعدها إلى وادي مشاريع القاع.

أهالي المخطوفين أمام القصر الجمهوري

نفذ أهالي المخطوفين في سوريا منذ 72 يوماً، اعتصاماً رمزياً أمس، أمام مدخل القصر الجمهوري في بعبدا، مطالبين رئيس الجمهورية بالنظر إلى قضيتهم. وحمل المعتصمون شعارات تطالب بإطلاق سراح المخطوفين، سائلين «هل المخطوفون أجناب أم لبنانيون؟ تحركوا أيها العرب لإطلاق المخطوفين». واجتمع قائد الحرس الجمهوري، العميد وديع الغفري، مع المعتصمين، واستمع إلى مطالبهم، وأعداً إياهم «بإيصال صوتهم إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ومجلس الوزراء»، كما تفاوض معهم ودعاهم «إلى عدم قطع الطريق المؤدية إلى مدخل القصر». ووجد الرئيس سليمان الأهالي، بأنه ستحدث تطورات إيجابية بالنسبة إلى المخطوفين قبل يوم الأحد المقبل. وأمل الشيخ عباس زغيب، المكلف من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى المفاوضات في موضوع المخطوفين أن «نلقى الاهتمام من المعنيين، ولا سيما رئيس الجمهورية، لتحقيق العدالة والإفراج عن اللبنانيين الـ 11 في سوريا».



انتسب إلى رابطة الموظفين حتى الآن نحو 3000 موظف (أرشيف)

رابطة موظفي الإدارة العامة تنظم صفوفها
الخوف انكسر على طريق النقابة

فتصبح «رابطة موظفي الإدارة العامة»، بعد التعديلات، وضع قادة الرابطة خطة للتوجه نحو الوزارات والإدارات، فقدوا الاجتماعات مع الموظفين وعينوا مندوبين في المناطق للتواصل مع المحافظات والأقضية. وفي الاجتماعات، كانت الرابطة تشرح للموظفين أهدافها المتمثلة في رفع الظلم اللاحق بالإداريين، وكيف أن الدولة ترد على التكتلات والتحركات الميدانية أكثر من المفاوضات، وهنا تجربة المعلمين خير مثال.

الترفيح على أساس معايير علمية وموضوعية وتطوير الإدارة هما أيضاً عنوانان أساسيان في معركة الرابطة، يستدرك الشعار.

افترض مثل هذا المسار انتخاب هيئة إدارية جديدة نواكب هذا الحجم للرابطة، والمسؤوليات الجديدة التي رسمتها لنفسها، والتي تصر على تحقيقها. ففي 31 آذار الماضي، انتخب الموظفون رابطة التي أخذت على عاتقها استكمال تنسيق الموظفين، الذين بلغ عددهم نحو 3000 موظف، من أجل تحقيق الأهداف. وبالمناخية تضم الإدارة العامة اليوم نحو 15 ألف موظف، منهم 8900 مثبت، والباقي متعاقدون وأجراء.

الهيئة الإدارية الجديدة هي أول هيئة تنتخب تحت التسمية الجديدة، والأشخاص الذين تقدموا للترشح لعضويتها أدركوا أن الرابطة ستذهب إلى مكان آخر، وستتحول إلى نقابة في المستقبل القريب، وأعضاؤها يجب أن يكونوا على مستوى التحدي. وهكذا كان، فالرابطة باتت، بحسب الشعار، خلية نحل تعقد اجتماعين في الأسبوع الواحد، وقد باتت جزءاً لا يتجزأ من هيئة التنسيق، وهو ما انعكس إيجاباً في التحرك الأخير، بحيث كسر التصاعد التدريجي له من اعتصام لساعتين ومن ثم لثلاث ساعات فإضراب ليوم كامل حاجز الخوف بنسبة 80%، لكنه لم يبلغه، على حد قول الشعار.

يصوب قادة الرابطة اليوم نحو تحويلها إلى نقابة، فتغيير الاسم وتعديل النظام الداخلي والأساسي لم يكونا سوى خطوة على طريق هذه النقابة. يراهن هؤلاء على اقتراح القانون الذي تقدم به النائب سامي الجميل بشأن حرية العمل النقابي لموظفي الإدارة العامة. فالقانون أقرته لجنة الصحة والعمل النيابية، وهو حالياً أمام لجنة الإدارة والعدل. كذلك فإن الدولة اللبنانية صدقت على اتفاقية العمل الدولية، التي تتضمن حرية العمل النقابي لموظفي القطاع العام، وأقرت في مجلس الوزراء وأخذت طريقها إلى المجلس النيابي. يبدو الشعار مطمئناً إلى أن الأمور تسير في المسار الصحيح، «وما سنفعله هو تحويل روابط هيئة التنسيق النقابية إلى نقابات، وتوسيع «البيكار» لتشمل نقابتنا المتعاقدين والأجراء».

المشروع التغييرى اصطدم بعقبات، ولا سيما اعتراض أكثر من نصف أعضاء الهيئة الإدارية للرابطة التي تضم 16 عضواً عليه. لم يكن هؤلاء يؤمنون بنجاح مثل هذا العمل النقابي، الذي يضم كل موظفي الدولة وسط استمرار مفاعل الأغلل القانونية. مبرر الخوف من العقوبات المسلكية والإدارية والنقل التأديبي من موقع آخر يكمن تحديداً في المادة 15 من المرسوم الاشتراعي 112 (قانون الموظفين)، التي لا تزال تطل برأسها كلما «دق الكوز بالجرة»، والتي تمنع الموظفين من الاعتصام والإضراب، رغم توقيع وزارة العمل الاتفاقية الدولية الرقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي.

كانت المجموعة التي تقود الرابطة الجديدة تدرك أن التغيير وتجاوز الإدارة العامة ليسا كبسة زر، وأمامها وقت ليس بقصير لإقناع الموظفين بصوابية الفكرة. مع ذلك، أطلقت في هذه الأثناء تنسيقاً جدياً لعدد أكبر من الموظفين من الفئات المختلفة لتعزل في أوائل 2011 النظام الداخلي والأساسي للرابطة،

بين الرابطة والنقابة



نجحت روابط المعلمين والموظفين في القطاع العام في تأدية دور النقابات لجهة الدفاع عن حقوق من مثلهم، لكن ما الذي يتغير عندما تتحول الرابطة إلى نقابة؟ من الناحية القانونية يصبح العمل المطالب مشرعاً أكثر ولا ليس فيه، ما يمنح الموظف مزيداً من الاطمئنان للتعبير عن رأيه، والمشاركة في المطالبة بحقوقه، وبإمكان النقابة، بخلاف الرابطة، أن ترفع دعوى قضائية لتحصيل حق موظف. ثم إن الروابط تتبع لقانون الجمعيات، أي لوزارة الداخلية والبلديات، فيما النقابات تتبع لوزارة العمل، مع ما يستتبع ذلك من حقوق وواجبات مختلفة.

لم تأت الانتفاضة الأخيرة لموظفي الإدارة العامة لإقرار سلسلة رواتبهم من فراغ. الموظفون تجاوزوا عقدة الخوف بعد عمل حثيث لرابطتهم دام 4 سنوات استطاع خلالها قادتها أن يحوّلوا من رابطة للنقابة إلى إطار نقابي يضم الموظفين من كل الفئات

فانت الحاج

قبل عام 2008 لم يكن موظفو الإدارة العامة يحظون بهيئة نقابية تمثلهم. فولادة «رابطة متخرجي ومتدربي المعهد الوطني للإدارة» عام 1993 لم تكن سوى فكرة راودت هذه النقابة، المنتهية إلى معهد يُعدّ تحديداً رؤساء الدوائر، وينظم دورات ترفيح إلى الفئة الثانية. يومها، لم تتجاوز طموحات المتخرجين أكثر من إطار يجمعهم ويلتقون من خلاله اجتماعياً، يعني «كزودرة» من هنا وسهرات من هناك ليس إلا. حتى انضمام هذه الرابطة إلى هيئة التنسيق النقابية فيما بعد كان شكلياً أيضاً، وغير مؤثر وغير جدي. تسمية الرابطة نفسها لم تكن تحفز الموظفين على الانتساب، وخصوصاً المنتمين منهم إلى الفئتين الرابعة والخامسة.

لكن تدهور وضع الإدارة العامة وتدني الرواتب كانا سبباً كافياً لتملأ الموظفين من رواتبهم. «الوظيفة تبهتلت»، يقول رئيس دائرة التشريع والاعتراضات في وزارة المال وليد الشعار، شارحاً كيف كان راتبه عندما دخل الوظيفة عام 1995 يعادل راتب مدير فرع مصرف، فيما يساوي راتبه اليوم كرئيس دائرة راتب حاجب في بنك. يجزم الرجل أنه لو كانت هناك شرعة تقاعد في القطاع الخاص كما العام لما تردد أحد في ترك الوظيفة العامة. أمام هذه الصورة القاتمة، وجدت مجموعة من الموظفين الإداريين نفسها تبحث عن إطار لإصلاح الوضع، وسط غياب أي رؤية للدولة بشأن مستقبل الإدارة وأي خطة لتطويرها. «شعرنا بأن المبادرة يجب أن تنطلق منا»، يشرح الشعار، الذي انتخب أميناً للسر في انتخابات الرابطة عام 2008، حيث تلاقت هواجسه مع مجموعة من الموظفين الناشطين، ولا سيما الرئيس الحالي للرابطة د. محمود حيدر، فعملوا على مشروع يبدأ أولاً بتغيير التسمية لتصبح «رابطة موظفي الإدارة العامة»، ولا ينتهي بتطوير الإدارة العامة ورفع يد السياسيين عنها.